الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاع النفطي العراقي

بين الواقع والطموح

د.كوان طه العبيدي

كلية الإدارة والاقتصاد – الجامعة المستنصرية

المستخلص

يهدف البحث إلى بيان أهمية ا لاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاع النفطي لتعظيم الإيرادات الوطنية بزيادة معدلات الإنتاج، وفق صيغ ضامنة للاستغلال الأمثل للثروة النفطية، وانعكاس ذلك على القطاعات الاقتصادية الأخرى .

إن توجه العراق لتحقيق زيادات كبيرة في الإنتاج (١٢) مليون برميل يومياً حسب عقود تراخيص الاستثمار للحقول النفطية وخاصة المكتشفة (المنتجة وغير المنتجة)، لذا فالعراق سيبقى أمام خيارين، الأول الاحتفاظ بطاقات إنتاجية كبيرة معطلة، وما سيترتب على ذلك من متطلبات مالية كبيرة للشركات الاستثمارية، ستبلغ ١،٥ بليون دولار سنوياً لشركتي اكسون الأمريكية وشيل الهولندية فقط وتبلغ ٢ بليون دولار ستدفع لشركتي BP البريطانية وCNPC الصينية وإذا ما جمعنا المبالغ الأخرى عن بقية التراخيص ستكون كبيرة جداً .

أما الثاني فهو تجاوز محددات الأوبك وإغراق الأسواق بالنفط العراقي خارج الموازنة .

وكلاً الخيارين سيكون هدفاً للشركات الاستثمارية التي تعتبر الرابح الوحيد من هذه العقود .

لذا ومن الواجب الحتمي على المشرع الاقتصادي لهذه العقود ان يراعي ربط الاستثمارات وخاصة النفطية (باعتبارها عصب الحياة للاقتصاد العراقي) بمتطلبات التنمية الوطنية ومن اجل الحفاظ على الثروة الوطنية التي وهبها الله للوطن والمواطن .

المقدمة

لاشك إن واحدة من أهم مبررات التنمية الاقتصادية السريعة والمهمة في جميع بلدان العالم هو تنامي "تعاظم" حجم الاستثمارات الاقتصادية وسلامة توجيهها قطاعيا ويعتبر الاستثمار ذو اثر كبير في توزيع الطاقات الإنتاجية المطلوب إنشائها والاستثمار كما هو معروف يكون :

- أما لغرض زيادة الإنتاج المحلي الإجمالي عن طريق إضافات جديدة للأصول الرأسمالية "التكوين " .
- أو لغرض زيادة الطاقة الإنتاجية القائمة عن طريق تجديد الأصول الرأسمالية أو زيادتها .

وتتباين أولوية الاستثمارات الاقتصادية من بلد لآخر ومن نشاط اقتصادي لآخر تبعاً لاختلاف معدلات النمو الاقتصادي المطلوب تحقيقها في كل نشاط اقتصادي داخل البلد المضيف للاستثمار .

ولتعرض العراق إلى عوامل عديدة اثرت بشكل كبير ومباشر على التنمية الاقتصادية والاجتماعية (كالحروب والحصار التي استمرت اكثر من ربع قرن)، وأخيراً الدمار الكبير الذي حصل بسبب الاحتلال الأجنبي للبلاد عام ٢٠٠٣ حيث تم هدم وتعطيل كل المرافق الاقتصادية "الاستهلاكية والإنتاجية والخدمية" وبما في ذلك البنية التحتية، من ناحية، ولقلة الشركات المنفذة الوطنية ومحدودية إمكانياتها المالية والفنية والتكنولوجية والعملية من ناحية أخرى .

لذلك أصبح العراق بحاجة ماسة إلى جميع الاستثمارات الأجنبية ولكل المرافق الاقتصادية، لأجل إعادة أعمار تلك المرافق الاقتصادية والاجتماعية والبنية التحتية الوطنية.

ومن اجل أن لا تكون هذه الاستثمارات عبئاً اقتصادياً فلا بد من إدارة وطنية مخلصة لإدارة وتوجيه تلك الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بالإضافة إلى ذالك إن من بين أهم المتطلبات الاقتصادية هو انتقاء تلك الاستثمارات لان رأس المال في حالة تعاظمه

وفي أي بلد من بلدان العالم وخاصة في بلدان العالم الثالث سيكون هو الموجه لسياسات تلك البلدان الاقتصادية، بل يتعداه إلى التأثير في مستقبل سياسة البلدان المضيفة للاستثمار طبقاً للمبدأ القائل " من يملك المال يملك السلطة "[١] .

لذلك يتحتم على المشرع الاقتصادي أن ينتقي ويفاضل بين الاستثمارات الأجنبية في العراق حتى يتفادى تأثيراتها الاقتصادية والسياسية وبالتالي من اجل رفع فاعليتها لتلبية متطلبات التنمية الاقتصادية .

الإطار العام للبحث :

١ مشكلة البحث :

يعد العراق من بين البلدان النفطية ذات الاحتياط الأكبر في العالم، فقد تباينت الآراء المطروحة حول الاستثمارات الأجنبية المباشرة في هذا القطاع بين المؤيد والرافض لها، فضلاً عن ذلك إن العقود (تراخيص الاستثمارات النفطية) المبرمة بين وزارة النفط والشركات الأجنبية تميزت بالغموض وينتابها الكثير من الشك. مما يستدعي الحال الوقوف على هذه المشكلة ودراستها والبحث في أسبابها من اجل علاجها .

٢ فرضية البحث :

ينطلق البحث من فرضية تنص على أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تؤدي دوراً فاعلا في تنمية قطاع النفط في العراق . بما تمتلكه تلك الاستثمارات من خبرة وإمكانات فاعلة يمكن لها أن تضييق الفجوة مابين القطاعات الاقتصادية غير النفطية (الإنتاجية والتوزيعية والخدمية) والقطاع القائد (القطاع النفطي) .

٣ -هدف البحث :

يهدف هذا البحث إلى تتبع آثار الاستثمارات الأجنبية المباشرة في زيادة إمكانيات الإنتاج وتعظيم الأرباح في القطاع النفطي، وبالتالي الانعكاسات الايجابية على قطاعات الاقتصاد الأخرى من خلال زيادة العمالة والإنتاج وخلق بنية اقتصادية ذات تنوع إنتاجي يصب في خدمة التنمية الاقتصادية .

٤ -منهجية البحث :

ومن اجل التحقق بالفرضية الموضوعة والوصول إلى هدف الدراسة، فقد قسمت الدراسة إلى ثلاثة فقرات، تناولت الفقرة الأولى الإطار النظري (مفهوم الاستثمار وأشكاله)، في حين تناولت الفقرة الثانية (واقع الاستثمار الوطني في العراق) . أما الفقرة الثالثة، فقد سلطت الضوء على (واقع الاستثمارات الأجنبية في العراق) . في حين انتهت الدراسة بجملة من الاستنتاجات والتوصيات .

الإطار النظري للبحث :

أولا- مفهوم الاستثمار وأشكاله .

الاستثمار أما أن يكون وطني أو أجنبي ومن الجدير بالذكر ومن الناحية المادية تتفق أهداف الاستثمار سواء كان وطنياً أو أجنبياً فهو يسعى إلى تحقيق أعلى المنافع المادية، بالإضافة إلى ذلك قد نجد الاستثمار الأجنبي يسعى إلى ابعد من غاياته المادية مثل أن يطمح إلى السيطرة الكبيرة على مصادر المواد الأولية من جهة واحتكار البلد المضيف للاستثمار كسوق لتصريف منتجاته من ناحية أخرى، وحتى السيطرة على متخذي القرارات السياسية .

مما سبق يمكن أن نصف الاستثمار بأنه "الإضافة إلى الطاقة الإنتاجية أو الإضافة إلى رأس المال "[٢]، هو الإنفاق الرأسمالي للأصول الرأسمالية القائمة لتجديدها ولزيادة طاقتها الإنتاجية القائمة، أو الإنفاق الرأسمالي عن طريق الإضافات الجديدة للأصول الرأسمالية، كل ذلك بهدف تحقيق عوائد مالية مجزية على المدى البعيد للمستثمر الوطني أو الأجنبي، ينقسم الاستثمار بمفهومه العام الى قسمين : - -

- الاستثمارات الأجنبية .
- الاستثمارات الوطنية .

فالاستثمارات الأجنبية هي الأخرى تنقسم إلى قسمين، هما المباشرة والغير مباشرة، وسنركز في هذا البحث على الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ومن اجل بيان دور هذه الاستثمارات في رسم التحولات الاقتصادية في البلدان المضيفة للاستثمار فلابد من تحديد

أو بيان معنى الاستثمارات الأجنبية المباشرة، هي تعني كل التوضيفات المالية والفنية والإدارية التي تقوم بها الشركات الخاصة أو الدول ممثلة بالمؤسسات الاقتصادية في مشروعات تقع خارج حدود الوطن الأم وذلك بهدف تملك مشاريع قائمة أو إنشاء مشاريع جديدة بالكامل و غيرها في البلدان المختلفة (المتطورة أو النامية) والتي تسمى بالدول المضيفة للاستثمارات الأجنبية، وتتباين هذه الاستثمارات الأجنبية من بلد إلى آخر ومن نشاط اقتصادي آخر، تبعا للسياسات القانونية، الاقتصادية والسياسية التي تحددها الدول المضيفة للاستثمارات أو الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها البلدان أو الشركات المصدرة لها .

كما يعرف صندوق النقد الدولي، الاستثمار الأجنبي بأنه مباشر حين يمتلك المستثمر نسبة ١٠% أو أكثر من رأسمال الشركة على أن ترتبط هذه الملكية بالقدرة على التأثير في إدارتها، وبذلك يختلف عن الاستثمار المباشر في المحافظ والصناديق الاستثمارية التي تقوم بشراء أصول الشركات بهدف تحقيق عائد مالي دون التحكم في إدارتها [٣] .

وعادة تقوم بمثل هذه الاستثمارات الشركات الكبرى التي يطلق عليها أحيانا اسم الشركات متعددة الجنسية أو المشاريع متعددة الجنسية، والتي تتميز بمؤشراتها المالية الكبيرة، سواء مؤشرات رأس المال أو حجم المبيعات والتي يتحدد نشاطها وأعمالها وخططها من مكاتب الشركة الأم [٤].

وحسب تقديرات اليونكتاد بلغت الشركات المتعددة الجنسية في عام ٢٠٠٦ أكثر من ٧٨٠٠٠ شركه (أم)،يتبعها أكثر من ٧٨٠٠٠٠ فرع،ومن بين الشركات العشرة الكبرى في العالم هنالك (٤) شركات نفطية هي (بريتش بتروليوم، ورويال دوتش شل، واكسون، وتوتال الفرنسية).

ومن الجدير بالذكر إن الشركات النفطية الأربعة أعلاه هي من الشركات ألسبعه الكبرى (اكسون، موبيل أويل، تكساسكو، شيفرون، بريتش بتروليوم، رويال دوتش شل، توتال).

التي تسيطر على الجزء الكبير من الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع النفطي دولياً منذ أوائل العشرينات وحتى السبعينات من القرن الماضي ،إلا أن انتشار حركات التأميم، أدت إلى تدني نسبة المشاركة الفعلية للشركات النفطية المتعددة الجنسية.

وينقسم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى قسمين :

- الاستثمار الأجنبي المباشر المرتبط بالملكية .
- الاستثمار الأجنبي المباشر غير المرتبط بملكيه.
- الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث الملكية ويشمل :

أ –الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي :

يعتبر هذا النمط من الاستثمار الأكثر تفضيلاً من قبل الشركات متعددة الجنسية، وذلك بسبب ما تتمتع به هذه الشركات من حرية كأمله في الإدارة والإشراف على هذه المشاريع، بالإضافة إلى توقع الحصول على حجم كبير من الأرباح، وفي المقابل نجد أن الدول المضيفة للاستثمار ترفض في معظم الأحيان التصريح لهذه الشركات بالتملك الكامل لمشاريع الاستثمار، وذلك لتخوفها من التبعية الاقتصادية أو سيطرة الشركات على أسواقها .

ب–الاستثمار الأجنبي المباشر المشترك:

وهذا يعني أن يقوم الطرفان (المصدر والمضيف للاستثمار) بإقامة مشروع معين تحدد حصة كل واحد منهما في الإدارة والأرباح ونسبة المساهمة في رأس المال، ويتميز هذا النوع من الاستثمار بعدم سيطرة الشركة الأجنبية الكاملة على المشروع، كما يتسم الاستثمار المشترك بقلة الأخطار التي تحيط بالمشروع مثل التأميم والمصادرة وغيرها[٥].

ثانياً : واقع الاستثمار الوطني النفطي في العراق :

ومن اجل بيان أهمية الاستثمارات الوطنية في القطاع النفطي، يجب الوقوف أولا على واقع الثروة النفطية في العراق . يحتوي العراق (حسب الدراسات الجيولوجية) على حوالي ٥٣٠ تركيبا جيولوجيا تعطي مؤشرات قوية بوجود كم نفطي هائل. ولم يحفر من

هذه التراكيب سوى ١١٥ من بينها ٧١ ثبت احتواؤها على احتياطات نفطية هائلة تتوزع على العديد من الحقول .

وتبلغ الحقول العراقية المكتشفة (٨٠) حقلاً ولم يستغل منها سوى (٢٧) حقلاً من بينها عشرة عملاقة [٦] .

وتتركز حقول النفط والغاز المنتجة حالياً في محافظتي البصرة وكركوك. وتأتي بعدها في الأهمية حقول محافظات ميسان وبغداد وصلاح الدين وديالى ونينوى.

أما الاستثمار الوطني للثروة النفطية تعني تولي الدولة المنتجة للنفط جميع المراحل للصناعة النفطية وبهذا يتم استغلال الثروات النفطية بما يتلاءم ومتطلباته الاقتصادية، وهذا لا يعني عدم الاستفادة من الخبرات الأجنبية عن طريق عقود خدمه ينجز بها بعض أعمال الصناعة النفطية من قبل شركه أو عدد من الشركات الأجنبية حسب الحاجة لقاء مبلغ مقطوع .

ويشير التاريخ الاقتصادي إلى إن كثير من الدول قد تولت استثمار ثرواتها النفطية من قبل شركات وطنيه، كما حصل في الاتحاد السوفيتي عام ١٩١٧ وفي المكسيك عام ١٩٣٨ [٧] . ومما يجدر الشارة إليه أن العراق بدأ بالاستثمار الوطني للثروة النفطية منذ صدور قانون النفط رقم (٨٠) لسنة (١٩٦١) ثم تطور هذه الشركات خاصة بعد صدور قانون التأميم في عام (١٩٧٣)، إذ أنجزت الشركة الوطنية انجازات كبيره في جميع مراحل الصناعة النفطية وخير مثال على ذلك كون الأراضي العراقية الغير مستقلة وفقاً لاتفاقيات الامتيازات قد تم استغلالها واكتشاف وإنتاج النفط فيها بأيدي عراقيه أو بالتعاون مع شركات أجنبية.

للاستثمار الوطني مزايا كثيرة نبين الأهم منها :

١) تكون الثروة النفطية بالكامل ملك الدولة المنتجة .

٢) يوفر الاستثمار الوطني مرونة عالية في التعامل مع أطراف دولية في الصناعة النفطية .

٣) خلق صناعة نفطية وطنية قوية .

٤) تحقيق الترابط بين القطاعات الاقتصادية الوطنية والقطاع النفطي .

٥) تعظيم الناتج المحلي، والدخل القومي لامتلاك العائدات النفطية بالكامل من قبل الدولة المنتجة .

٦) المحافظة على مكامن النفط وتوجيهها حسب حاجة الاقتصاد الوطني لذلك .

وبالرغم من أهمية الاستثمارات النفطية الوطنية أعلاه نعرض بالمقابل بعض المؤشرات الاقتصادية التي دعت بضرورة طلب الاستثمارات الأجنبية في القطاع النفطي خاصة وفي الاقتصاد الوطني عامة .

١) تعتمد ميزانية العراق على الواردات النفطية بنسبة ٩٤%[٨] من مجموع الإيرادات الكلية لذلك سعت الحكومة العراقية (ممثلة بوزارة النفط) إلى البحث عن أوجه للاستثمارات الأجنبية في القطاع النفطي واسعة وناجحة لزيادة الإنتاج اليومي للنفط الخام في عشرات الحقول المنتجة والمتوقفة من اجل تعظيم الإيرادات الوطنية.

٢) تراجع الإنتاج المحلي لجميع السلع (الزراعية والصناعية) الاستهلاكية والإنتاجية والخدمية، بسبب دخول العراق الحروب والحصار الظالم الذي فرض على العراق وأخراً بسبب الاحتلال الأجنبي للعراق الذي أدى إلى هدم وتعطيل جميع المنشآت الاقتصادية والبنية التحتية، وبالتالي انخفاض الإنتاج والإنتاجية لأغلب الأنشطة الاقتصادية وهذا ما اثر في زيادة الطلب على المنتجات الأجنبية لتلبية المشتريات الخارجية لإشباع الطلب المحلي المتزايد الاستهلاكي والإنتاجي وهذا الأمر يتطلب توفر الإمكانيات العالية التي لا يمكن توفيرها إلا عن طريق زيادة الإنتاج النفطي مما دعت الضرورة إلى طلب الاستثمارات الأجنبية في هذا النشاط

٣) نتيجة لتصاعد الطلب على الطاقة فقد قدرت وكالة الطاقة الدولية (IEA) إن على العالم استثمار (٢٠,٢) تريليون دولار حتى عام ٢٠٣٠ منها ٢١% للنفط بما يعادل (٤,٣) تريليون دولار والغاز ١٩% بما يعادل ٣,٩ وهذا ما يؤكد ارتفاع قيمة أسهم الطاقة كثيرا مقارنة بالأسهم الأخرى وهذا ما يفيد انسجام الاستثمار في

الطاقة مع العوامل الاقتصادية الأساسية ليكون أكثر ربحية ، مما شجع الشركات الأجنبية التوجه للاستثمار في هذه المجالات الاقتصادية بسبب ارتفاع معدل دوران رأس المال [٩] .

٤) يبلغ الإنتاج الوطني الحالي (٢,٥) مليون برميل يومياً وهذه الكمية من الإنتاج لا توازي الطلبات الاستثمارية الملحة بسبب تراكم عوامل التخلف الذي أصاب العراق خلال (٣٠) سنة ماضية ، مما اضطر العراق إلى توجيه دعوة إلى جميع الشركات الاستثمارية وخاصة النفطية من اجل رفع قدرات الإنتاج الوطني إلى قرابة (١٢) مليون برميل خلال الستة سنوات القادمة، لكي يتمكن من توفير التمويل اللازم للنهوض بالاقتصاد العراقي [١٠] .

٥) يوجد حالياً (٨٠)حقل مكتشف للنفط بعضها قد تطور منذ عشرينيات القرن الماضي، مع أن البحث عن مكان النفط الجديدة مستمرة، إلا أن ما حفر من آبار ما يزال قليل جداً بالمقارنة مع دول أخرى منتجة للنفط، فبينما بلغ عددها في العراق حوالي (٢٣٠٠) بئر نفطي في حين بلغ عددها في مقاطعة تكساس الأمريكية فقط مليون بئر نفطي، وهذا ما يؤكد لنا أن ما اكتشف من حقول للنفط في العراق ما يزال ضئيل جداً بالمقارنة مع إمكانياته الحقيقية ولهذا وجدت الضرورة للاستثمارات الأجنبية المباشرة للقطاع النفطي، خاصة و إن الإمكانيات (المالية والتكنولوجية) الوطنية ضعيفة [١١] .

وندرج في أدناه أهم الحقول النفطية العراقية : [١٢]

١ -الحقول النفطية الجنوبية :

- حقل الرميلة الشمالي :

يعتبر عملاق الحقول النفط العراقية ويمتد من غرب مدينة البصرة متجهاً جنوباً حتى يدخل جزؤه الجنوبي في دولة الكويت، وأكثر آباره في العراق ويعتبر تاسع أعظم حقل نفطي عالمي، يعود تاريخ استغلاله إلى تشرين الثاني / ١٩٧٠ وقد بلغت عدد آباره

(٦٦٣) بئراً منتجاً، ويتم استخراج النفط من حقول الرميلة تحت إشراف شركة نفط الجنوب في البصرة .

- حقل مجنون :

وهو من الحقول العملاقة بالبصرة وينتج حالياً حوالي (١٠٠) ألف برميل يومياً، لو طور الحقل يمكن ان تبلغ طاقته (٦٠٠) ألف برميل .

- حقل نهر عمر :وهو بمحافظة البصرة أيضاً وله مكامن عديدة غير مطورة وما زال إنتاجه متواضعاً حيث يبلغ حوالي ألف برميل يومياً .
- حقل غرب القرنة :من اكبر حقول النفط العراقية ،وهو بمحافظة البصرة ،يمثل هذا الحقل الامتداد الشمالي لحقل الرميلة الشمالي ،وبدأ الإنتاج فيه سنة ١٩٧٣ يعتقد انه يحتوي على مخزون يقدر ب ٢٤ مليار برميل على الأقل ،وينتج ثلاثمائة ألف برميل يومياً ويمكن لو طور أن يصل إلى حدود سبعمائة ألف برميل يومياُ .

ومن الحقول الجنوبية في البصرة أيضا :حقل الرميلة الجنوبي وحقل الزبير وقد بدأ إنتاجه منذ ١٩٤٩ وينتج بحدود ٢٢٠ ألف برميل يومياً .وحقل اللحيس غرب مدينة البصرة .وتم العمل فيه على مراحل من سنة ١٩٧٢ ويتم التصدير منه إلى ميناء الفاو .وحقل الطوبة .

ويقع حقل الحلفاية العملاق الواقع قرب مدينة العمارة بمحافظة ميسان جنوبي غربي العراق وفيه أكثر من ٣,٨ مليار برميل من الاحتياطي النفطي .ويوجد بنفس المحافظة حقل أبو غرب وحقل البزركان وقد بدأ الإنتاج فيه منذ ١٩٧٣ ويطلق على نفطه نفط البصرة الثقيل . وحقل فكة .

٢ -حقول النفط الوسطى والشمالية :

يقدر الاحتياطي النفطي الموجود في كركوك بحوالي ١٣ مليار برميل ،أي انه يشكل حوالي ١٢% من إجمالي الاحتياطي العراقي من النفط .

- حقل كركوك :وهو خامس اكبر حقل في العالم من حيث السعة وهو عبارة عن هضبة يقطعها نهر الزاب الصغير ويبلغ طولها حوالي ٩٦,٥ كم في عرض يبلغ حوالي أربعة كم . ويتراوح عمق آبار حقل كركوك بين ٤٥٠ متراً إلى تسعمائة متر .ومعدل إنتاج البئر الواحدة ٣٥ ألف برميل يومياً .

وعند بداية استغلال حقل كركوك في العهد الملكي العراقي كان عدد آباره ٤٤ وبعد تأميم النفط العراقي وفي سنة ١٩٧٣ كان الحقل يضم ٤٧ بئراً منتجة و٨٨ للمراقبة والاستكشاف وبئراً واحدة لحقن الماء و٥٥ بئراً مغلقة . ويحتوي حقل كركوك الآن على أكثر من ٣٠ بئراً منتجة وعددها في ازدياد .

حقل بأي حسن :يقع قرب حقل كركوك على شكل موازٍ له في الاتجاه .وآبار حقل بأي حسن أعمق من آبار حقل كركوك وعمقها يبلغ بين ألف وخمسمائة متر إلى ثلاثة الآف متر . وبدأ الإنتاج فيه منذ يونيو/حزيران ١٩٥٩ .

حقل جمبور :شمال شرق مدينة كركوك وهو موازي لحقلي كركوك وباي خحسن . وقد بدأ الانتاج فيه منذ اغسطس /آب ١٩٥٩ .

حقل شرق بغداد :وكان يعتقد أن كميات النفط فيه متواضعة ،غير أن الحفر بين آن حجمه يزيد عن التقديرات الأولية، وله امتدادات شمالية في محافظة صلاح الدين وجنوبية في محافظة واسط، ويبلغ إنتاجه حدود عشرين ألف برميل يومياً بينما يقدر إنتاجه الكلي ولو طور بحدود ١٢٠ ألف برميل يومياً .

ومن حقول النفط الشمالية :حقل خبار بمحافظة التأميم وحقل عين زالة الناضب بمحافظة نينوى وقريب منه حقل بطمة الواقع في منطقة جبيلة ،وحقل صفية المتأخم للحدود السورية وحقل القيارة بمحافظة نينوى .

ومن حقول الشمال حقل تكريت وحقل عجيل وحقل بلد وكلها بمحافظة صلاح الدين .كما يقع حقل نفطخانة بمحافظة ديالى في وسط البلاد .

ونبين في ما يلي توزيع الحقول النفطية حسب المحافظات .

الجدول (١) توزيع الحقول النفطية موزعة على المحافظات لسنة / ٢٠١٠

المحافظة	الحقل	العدد
البصرة	الرميلة الشمالية، الرميلة الجنوبية، مجنون، الزبير، نهر عمر، غرب القرنة، اللحيس، الطوبة، الصبة، الحلفاية.	١٠
ميسان	البزركان، أبو غرب، فكة، العمارة.	٤
بغداد	شرق بغداد	١
ديالى	نفطخانة	١
صلاح الدين	تكريت، عجيل، بلد.	٣
التأميم	كركوك، جمبور، باي حسن، خباز	٤
نينوى	عين زالة، القيارة، صفية، بطمة	٤
المجموع		٢٧

المصدر / من إعداد الباحث

من الجدول أعلاه يتبين لنا أن الجزء الأعظم من الاحتياطي النفطي العراقي يتركز في الجنوب أي بمحافظة البصرة حيث يوجد عشرة حقول منتجة، تحتوي هذه الحقول احتياطاً نفطياً يقدر بأكثر من (٦٥) مليار برميل، أي نسبة ٥٩% تقريباً من إجمالي الاحتياطي النفطي العراقي .

ويشكل الاحتياطي النفطي لمحافظات البصرة وميسان وذي قار مجتمعة حوالي (٨٠) مليار برميل، أي نسبة (٧١%) من مجموع الاحتياطي العراقي .

مصافي النفط في العراق أسست شركة مصافي بيجي سنة ١٩٨٠ .

ولهذه الشركة أربعة مصاف عملاقة من اكبر مصافي الشرق الأوسط وهي :

مصفى صلاح الدين ١،وتبلغ طاقته الإنتاجية سبعين ألف برميل يومياً .

ومصفى صلاح الدين ٢ وله نفس الطاقة الإنتاجية .

ومصفى الشمال وتبلغ طاقته إنتاجية ١٥٠ ألف برميل يومياً .ومصفى الدهون وطاقته ٢٥٠ ألف برميل يومياً .

وتشرف شركة مصافي الشمال المؤسسة سنة ١٩٧٧ على العديد من المصافي الأخرى مثل :مصفى الصينية ومصفى حديثة مصفى كركوك ومصفى القيثارة بمحافظة نينوى وقد أنشئ سنة ١٩٥٥ ،ومصفى الكسك ومصفى الجزيرة .

كما تشرف شركة مصافي الوسط على عدة مصاف من بينها :مصفى الدورة وهو من اكبر المصافي العراقية وهو محور لنشاط شركة مصافي الوسط وتبلغ طاقته الإنتاجية ١١٠ ألف برميل يومياً .

وتشرف على مصفى السماوة .وتشرف أيضاً على مصفى الوند في الوسط بمحافظة ديالى وهو أقدم مصفى عراقي أنشئ سنة ١٩٣١ طاقته الإنتاجية بحدود ١٢ ألف برميل يومياً .

كما تشرف شركة مصافي الجنوب على العديد من المصافي ومن أبرزها مصفى المفتية ويقع بالبصرة وقد أنشئ سنة ١٩٥٣ .

ومصفى الشعيبة : ويقع بالبصرة أيضاً وقد أنشئ سنة ١٩٧٤ .

جدول (٢) يبين توزيع المصافي النفطية وطاقاتها الإنتاجية حسب مواقعها الجغرافية لسنة

اسم المصفى	الموقع الجغرافي	الطاقة الإنتاجية / برميل
مصافي الشمال :		
مصفى الصينية	صلاح الدين	١٥٠٠٠٠
مصفى حديثة	الانبار	
مصفى كركوك	كركوك	
مصفى القيارة	نينوى	
مصافي بيجي		
مصافي الوسط:		
مصفى الدورة	بغداد	١١٠٠٠٠
مصفى السماوة	الديوانية	١٠٠٠٠

مصفى الوند	ديالى	١٢٠٠٠
مصافي الجنوب :		
مصفى المفتية	بصرة	١٥٠٠٠
مصفى الشعيبة	بصرة	١٠٠٠٠
المجموع		٤٤٨٠٠٠
الإنتاج السنوي		١٦١٢٨٠٠٠٠ *٢٢٠ = تقريبا ٤ مليارات لتر بنزين وزيت الغاز
الاستهلاك اليومي بفرض يوجد		
٢٠٠٠٠٠٠ سيارة صالون / بنزين	متوسط الاستهلاك اليومي ٥٠ / لتر	١٠٠ مليون لتر الكمية المطلوبة في اليوم
٢٠٠٠٠٠٠ سيارة نقل / كاز	متوسط الاستهلاك اليومي ١٠٠ / لتر	٢٠٠ مليون لتر الكمية المطلوبة في اليوم

المصدر / من إعداد الباحث .

يتضح لنا من الجدول أعلاه إن كمية الإنتاج من الوقود بشقيها البنزين وزيت الغاز تكفي للاستهلاك المحلي وتفيض، وكل ما يتطلب الأمر هو تطوير هذه المصافي من اجل سد الطلب المحلي وتصدير الفائض إلى دول العالم الأخرى ومحاولة دخول مجال المنافسة لاسيما إن كلفة الإنتاج الوطني للنفط الأقل في العالم .

ثالثا : واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاع النفطي

خلال دراستنا الأولية لطبيعة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العراق بشكل عام وفي القطاع النفطي بشكل خاص وجدنا وزارة النفط قد صنفت الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى ثلاثة أصناف :

- الاستثمارات الأجنبية المباشرة للحقول النفطية المنتجة حالياً .
- الاستثمارات الأجنبية المباشرة للحقول النفطية المكتشفة وغير منتجة .
- الاستثمارات الأجنبية المباشرة لحقول الغاز .

ومن اجل تقييم الاستثمارات الأجنبية في القطاع النفطي لابد من تحديد الأسس الاقتصادية والقانونية لاختيار وتنظيم تلك الاستثمارات .

ولقد أصدرت وزارة النفط أسس قانونية لاختيار الاستثمارات الأجنبية من خلال عملية المزايدات العلنية وفقا لعقود الخدمة Contracts Serves [١٣] .

١) القواعد الأساسية لعقود الخدمة :

أطراف العقد : شركات النفط الاستخراجية (شمال، جنوب، أو ميسان) كرب عمل (CLIENT) والشركات الأجنبية كمقاول (CONTRACTOR) مع الشريك الحكومي (STATE PARTNER) .

مسؤولية المقاول توفير رأس المال والتكنولوجيا والخبرات الفنية لتحقيق أهداف العقد المكامن المشمولة بالعقد هي المكامن المنتجة حالياً، أما المكامن المكتشفة وغير المنتجة فسوف تخضع لتطويرها إلى مراجعة أجور الخدمة تحت نفس العقد .

أما المكامن غير المكتشفة فتخضع لاتفاقية منفصلة، ولكن مع نفس المقاول .

مدة العقد عشرون سنة من تاريخ تفعيل العقد، قابلة للتمديد لمدة (٥) خمس سنوات كحد أقصى خاضعة لشروط جديدة .

هبة التوقيع (١٠) عشرة ملايين دولار كأساس لمعدل إنتاج لغاية (١٠٠٠٠٠) مائة ألف برميل / يوم، وتزداد بمقدار (٥٠) خمسين دولار / برميل / يوم فوق معدل إنتاج خط الشروع .

٢) أما أهداف هذه العقود فتمثلت :

عقد الخدمة للحقول النفطية المنتجة التي شملت :

إعادة تأهيل (Rehbilitation)

زيادة إنتاج النفط (Improved Oil Production)

زيادة إنتاج وتحسين معامل الاستخلاص (Enhanced Oil Recovery)

التطوير الشامل للحقول .

عقد الخدمة للحقول الغازية المكتشفة غير المطورة .

٣) أما أجور الخدمة (Service Fees)فتحتسب وفقاً لما يلي :

أ) الكلف البترولية (Petroleum Costs) وهي (الكلف الرأسمالية +الكلف التشغيلية + هبة التوقيع + كلف التدريب) التي تتكبدها الشركة الاستثمارية اعتباراً من تاريخ نفاذ العقد ويتم تسجيلها في حساب التشغيل،وتعتبر مستحقة الدفع بعد الانتهاء من فترة إعادة التأهيل أو تحقيق زيادة بالإنتاج ١٠% فوق معدل إنتاج خط الشروع أيهما أولا

ب) أجور الأتعاب (Remuneration Fees) :تدفع إلى المستثمر بعد الانتهاء من فترة إعادة التأهيل وابتداء من الفصل الذي يليها وتحتسب كأجر دولار / برميل من الإنتاج الإضافي فوق معدل إنتاج خط الشروع .

ج) يستحق المستثمر أجور الخدمة (الكلف البترولية + أجور الأتعاب) من نسبة أقصاها ٥٠% من عوائد الإنتاج الإضافي، تدفع أجور الخدمة إلى المستثمر بدون فائدة عيناً (نفط خام) بما يعادل استحقاقه نقداً، وحسب تسعيرة النفط الخام المعتمدة من قبل شركة تسويق النفط سومو .

د) اعتماد مبدأ عامل الكفاءة أو الأداء (Performace Factor)، الذي بموجبه يتم تقليل أجور الأتعاب في حالة عدم تحقيق المستثمر الزيادة الإضافية للإنتاج، وبنفس النسبة المؤية .

نلاحظ ومن خلال قانون الخدمة أعلاه لم يحدد القانون الكلف اللازمة لتطور الآبار النفطية بل جعلها سائبة، وهذا لربما سيجعل الشركات الاستثمارية تتمادى في تسجيل هذه الكلف وعلى سبيل المثال لربما ستنفق الشركة الاستثمارية (س) مبلغاً وقدره مئة مليون دولار وتطالب بمائة مليار دولار ؟ وبما أن العراق علية أن يسدد كلف الإنتاج للشركة ففي هذه الحالة سيخسر العراق مبالغ طائلة لقاء هذا الاتفاقات الاستثمارية (لان كلف الإنتاج ستكون عالية جدا ولربما ستبلغ كلفة إنتاج البرميل أعلى من سعر البيع وفي هذه الحالة سيضطر العراق إلى دفع مبالغ إضافية بالإضافة إلى خسارة نفطه .

لذلك يجب أن يخضع العقد المعياري الخاص بالاستثمارات الأجنبية إلى شروط فنية محددة خاصة بتلك التطورات المطلوبة للآبار النفطية لغرض زيادة الإنتاج .

فمن الأجدر أن يخطط المشرع الاقتصادي للبقاء على الحقول المطورة تحت الإدارة الوطنية (تحت إدارة الشركات النفطية الوطنية) لخلق أداة قياس للكلف التطويرية وبالتالي لغرض حساب الكلف الإنتاجية للبرميل الواحد لاسيما تشترك جميع الآبار النفطية تقريبا بنفس المواصفات ومن أهمها انخفاض كلف الإنتاج حيث تقدر التكلفة الاستثمارية لإنتاج البرميل النفطي العراقي ما بين دولار واحد ودولار ونصف الدولار في حين أن تكلفة إنتاجه في دول الخليج تصل إلى ما بين دولارين وثلاثة دولارات على أقل تقدير، وترتفع إلى سبعة دولارات في بقية دول العالم، وإلى عشرة دولارات في حقول المياه العميقة [١٤] .

فمن الطبيعي أن يوجه الاستثمار إلى الحقول غير المنتجة (خاصةً هناك ٨٠ بئر مكتشف) لم يستغل منها سوى (٢٧بئر)، بهدف تطوير الإنتاج لزيادة الناتج المحلي وبالتالي لتعظيم الإيرادات الوطنية، كما إن دخول الشركات الاستثمارية في الحقول المنتجة يعني مشاركة أبناء البلد لدخولهم المتحققة وهذا يعني انخفاض الإيرادات الوطنية والدخل القومي، خاصة وقد أشير نص عقود وزارة النفط أن لا تتجاوز المدفوعات للشركات الاستثمارية عن ٥٠% من الإيرادات الإجمالية للزيادة في الإنتاج، بالإضافة إلى نسبة الخصم السنوية من الإنتاج الفعلي البالغة ٥% .

في أدناه نعرض أهم الحقول النفطية التي تم التعاقد عليها من قبل الحكومة العراقية ممثلة بوزارة النفط :

لقد عرض للاستثمار في الجولة الأولى للتراخيص ستة من أضخم الحقول النفطية العراقية باحتياطي نفطي يقدر ب(٤٣) مليار برميل، ومن بين الشركات العديدة التي شاركت في الجولة الأولى للتراخيص فاز ائتلافان فقط لاستثمار بعض حقول النفط المعروضة تمت الموافقة عليها من قبل الحكومة في ٢٠٠٩/٩/١ في هذا التاريخ كان العقد الأول الذي ابرم مع ائتلاف ضم (شركة شيل / الهولندية وشركة بتروناس الماليزية)

لتطوير حقل مجنون العملاق في جنوب العراق الذي تصفه التقارير بأنه احد اكبر الحقول في العالم ويقدر مخزونه بأكثر من (١٢،٧) مليار برميل ويبلغ إنتاجه (٤٦) ألف برميل يوميا ويسعى الائتلاف رفع إنتاجه إلى (١،٨) مليون برميل في اليوم (١٥) .

كما وقع عقدا آخر مع ائتلاف يضم (شركة/س ن ب س/ الصينية وشركة كوكال الفرنسية وشركة بتروناس الماليزية) التي ستقوم بتطوير حقل الحلفاية الذي يقدر احتياطه (٤،١) مليار برميل ويسعى إلى تطوير الإنتاج من٣ آلاف برميل إلى ٥٣٥ ألف برميل[١٦] .

وفي جولة التراخيص الثانية التي تم التوقيع على عقود مع عدة شركات نفطية دولية ،حين فازت مجموعة مكونة من B.P البريطانية وشركة CNPC الصينية مشاركة بعضه لاستثمار حقل الرميلة ذي الاحتياطي البالغ ١٧,٧ مليار برميل وهو الأضخم عالمياً واكبر الحقول العراقية المكتشفة لحد الآن تعهد الشركتان بزيادة الإنتاج عن مليون برميل حالياً إلى ٢,٨ مليون برميل بحدود (٦)سنوات .

فازت أيضا مجموعة شركات بقيادة شركة أيني الايطالية وتضم شركة كوركاز الكورية المؤتلفة مع شركة اوكسيد ناتافال بتروليوم الأمريكية بعقد تطور حقل الزبير من اجل رفع إنتاجه من ١٩٥ ألف برميل إلى ١,٣ مليون برميل في عام ٢٠١٦ .اي بعد ستة سنوات من تاريخ توقيع العقد في ٢٠٠٩ ويقدر الاحتياطي للحقل بما لا يقل عن ٤ مليارات برميل نفطي .

كما حصلت شركتي اكسون موبيل وشركة شل البريطانية الهولندية على عقد لتطوير حقل القرنة غرب واحد وهو ثالث اكبر حقل في العراق ويقدر احتياطه بنحو (٨,٧) مليار برميل نفط ومن التوقع زيادة إنتاج لهذا الحقل من ٢٨٠ ألف برميل إلى ٢,٣٢٥ مليون برميل في غضون ستة سنوات ،وتمتلك اكسون –موبيل حصة ٨٠% بينما تمتلك شل ٢٠% .

بينما فازت شركتي لوك اويل –ستات أويل النرويجية بتطوير حقل (القرنة ٢)ولدفع معدل الإنتاج قيمته إلى ١,٨ مليون برميل يومياً ويقدر مخزون حقل (القرنة ٢) حوالي

١٢,٨٧٥ مليار برميل من النفط وهو ثاني اكبر حقل من الحقول النفطية التي تم التعاقد عليها خلال جولة التراخيص الثانية .

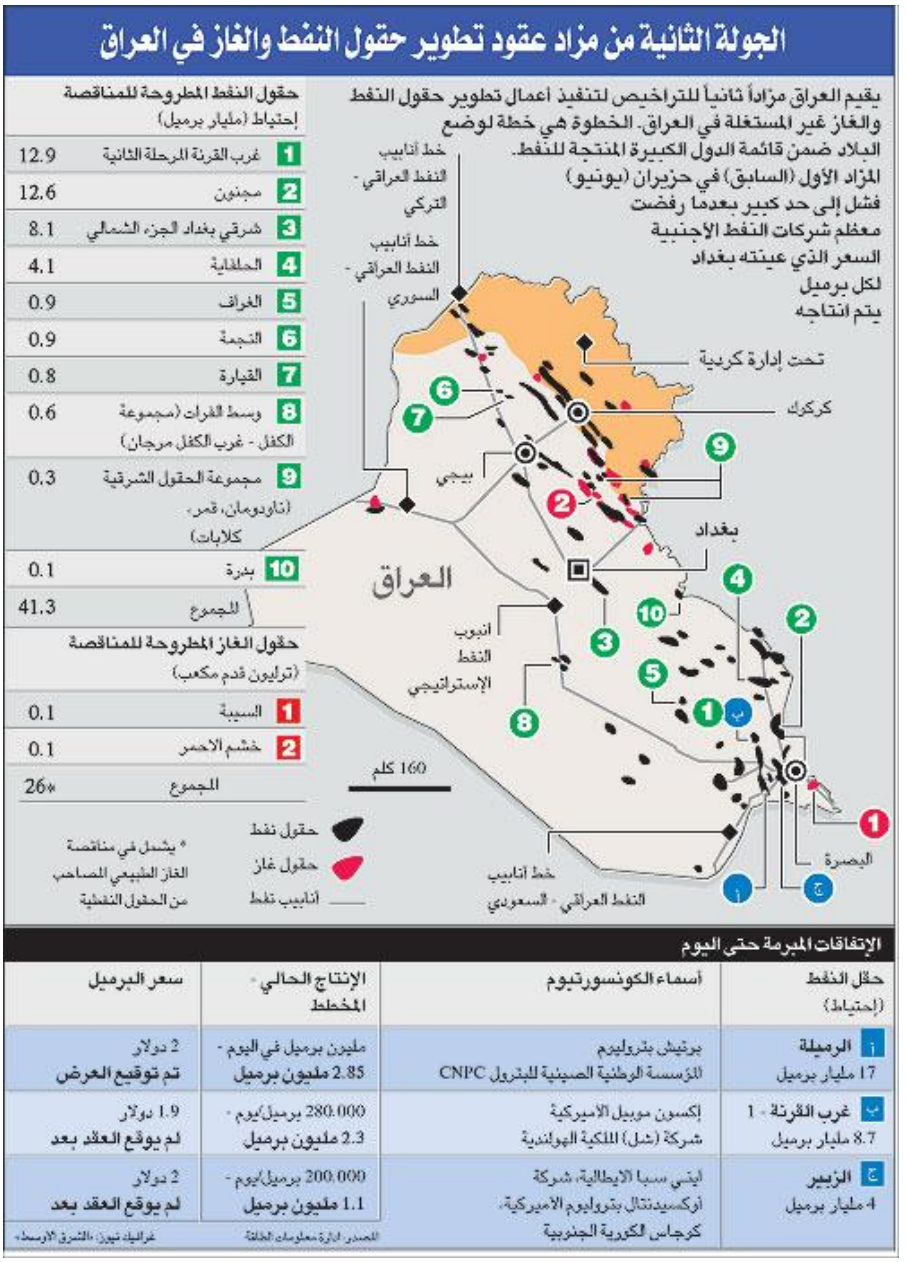

المصدر / وزارة النفط / دائرة العقود والتراخيص البترولية / قسم الدراسات والأبحاث .

من الجدول التالي يمكننا أن نتحقق من كمية الإنتاج اليومي وكلفة الإنتاج للبرميل الواحد

جدول (٣) الإنتاج والتكاليف والمكافئات للعقود الاستثمارية للنفط

الحقول النفطية	المكافأة m$	كلفة الإنتاج $	الإنتاج اليومي M b	الاحتياطي Bn bb
الرميلة	١٥٠	٢	١,٠٠٠	١٧،٠٠
غرب القرنة ١	١٠٠	١،٩	٠،٢٧٠	٨،٧٠
الزبير	١٠٠	٢	٠،٢٠٥	٤،٠٠
ميسان	١٥٠	٢،٣	٠،١٠٠	٢،٥٠
مجنون	١٥٠	١،٣٩	٠،٠٥٥	١٢،٦٠
حلفاية	١٥٠	١،٤	٠،٠٠٣	٤،١٠
قيارة	١٠٠	٥	٠،٠٠٣	٠،٨٠
غرب القرنة ٢	١٥٠	١،١٥	٠٠٠	١٢،٩
الغراف	١٠٠	١،٤٩	٠٠٠	٠،٩٠
بدرة	١٠٠	٥،٥	٠٠٠	٠،١٠
نجمة	١٠٠	٦	٠٠٠	٠،٩٠
المجموع	١،٣٥٠	٣٠،١٣	١،٦٤	٦٤،٥٠
معدل كلفة البرميل		٢،٦٣٤		

المصدر / انجازات وزارة المالية / الجزء الثالث /دار المستقبل للصحفة والطباعة والنشر ٢٠١١/ ص٥٠

من الجدول أعلاه يتضح لنا أن الإنتاج اليومي قد انخفض عما كان عليه قبل عقود التراخيص وبشكل خاص قبل استلام الشركات الاستثمارية الأجنبية لحقول النفط، حيث بلغ الإنتاج اليومي في ٢٠٠٢ أكثر من (٢,٥) مليون برميل .

مما سبق يمكن ملاحظة المخاطر التي سيسببها الاستثمار الأجنبي ،فيكمن الخطر الكبير هو أن مؤسسات إدارة الحقول (FIELD OPRATING DIVISION) (FODS) سيتم إنشاؤها بوصفها كيانات قانونية لتجنب تشكيل شركة مشتركة وسوف توفر في الوقت نفسه دوراً كبيراً للشركات الاحتكارية العالمية (LOCS) في عملية صنع القرار والرقابة وإدارة العمليات للتطوير والتشغيل والسيطرة على الحقول العملاقة .

أما الخطر الثاني فيكمن من كون جميع العاملين في شركة نفط الشمال وشركة نفط الجنوب ،سيتم إلحاقه ضمن الشركات الجديدة (FODS) لفترة تداول بين (٢٠-٢٥) سنة، وبما ان الشركات الجديدة سوف يكون لها استقلالها الإداري والمالي في هذه الفترة حسب شروط العقد فسيكون من الصعب جداً عودة هؤلاء العاملين إلى مواقعهم الأصلية (العملية) في نهاية العقد ،لان ذلك ليس ممكن من الناحية العملية وخبراتهم التقنية سوف تضيع إلى الأبد.

أما الخطر الثالث فيتمثل في خسارة العراق مبالغ طائلة، فبالإضافة إلى دفع كلفة التحديث إلى الشركات الاستثمارية فان الحكومة العراقية (ممثلة بوزارة النفط) ملزمة وفقا لعقود الخدمة أن تدفع (٢,٦) دولار عن كل برميل يتم استخراجه من قبل الشركات كأجور أتعاب، ومن اجل توضيح ذلك نورد المثل التالي :

على فرض أن الشركات الاستثمارية قد استخرجت كمية (٦) مليون برميل وهو نصف كمية الطموح المعلنة من قبل وزارة النفط ، فالأجر الذي ستتقاضاه الشركات سيبلغ (٦مليون برميل * ٣٦٠ يوم *٦ .٢ دولار) ٦ مليارات دولار سنوياً تقريباً .

وبالمقابل ستبلغ المصاريف التي ستتكبدها الشركات الاستثمارية لإنتاج الكمية أعلاه قرابة(١٠) ملايين دولار كأساس لمعدل إنتاج لغاية (١٠٠٠٠٠) مائة ألف برميل / يوم، وتزداد بمقدار (٥٠) خمسين دولار /برميل / يوم فوق معدل إنتاج خط الشروع[١٧].
لذلك ستبلغ مجموع المصاريف لإنتاج كمية (٦) ملايين برميل / يوم :
(٥٩٠٠٠٠٠ برميل *٥٠ دولار *٣٦٠ يوم +١٠٠٠٠٠٠٠) = ١٠٦ مليار دولار سنويا تقريبا .

من الفرضيات أعلاه يمكننا تقدير عائد الاستثمار للشركات الأجنبية الذي سيبلغ (٥%) وهو عائد بسيط لا يعكس الإيرادات الحقيقية للشركات الاستثمارية التي بالغت كثيراً بتكاليف الإنتاج للبرميل الواحد من النفط والتي تعتبر الأقل في العالم (حيث تبلغ كلفة الإنتاج للبرميل في العراق ما بين دولار إلى دولار ونصف) وبهذا سيكون عائد الاستثمار للشركات الاستثمارية أكثر من (٢٢٥%) وسيرتفع إذا ما أضيفة بقية الكلف البترولية التي تتكبدها الشركات الاستثمارية واعتبارا من تاريخ نفاذ العقد ويتم تسجيلها في حساب التشغيل من قبل الشركات بدون محاسب ولا رقيب .

الاستنتاجات :

١) وجدنا أن اغلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاع النفطي تمثلت بالشركات متعددة الجنسية التي كانت الطموحات الاقتصادية لها متمثلة بالاستثمارات الهادفة لتحقيق أعلى عائد اقتصادي، والتي تتميز بسرعة معدل دوران رأس المال فيها لكي تضمن إعادة رأسمالها المستثمر بسرعة وبالتالي تحقيق اكبر التراكمات الرأسمالية .

أما الطموحات السياسية لها فقد تمثلت بالاستثمارات الهادفة للسيطرة الجزئية أو الكلية على الأسواق والموارد الطبيعية للبلدان المضيفة للاستثمارات الأجنبية، وهذا ما يتم في البلدان النامية وخاصة الغنية بتلك الموارد أو المواقع الجغرافية المميزة لذلك نجد سياسة اغلب الدول الصناعية، ممثلة بالشركات متعددة الجنسية الكبرى المصدرة للاستثمارات، تكاد تكون متفقة ضمنياً على اقتسام خيرات تلك البلدان في ما بينها سواء بشكل مباشر عن طريق الاحتلال أو بشكل غير مباشر عن طريق الاستثمارات المباشرة[*١].

(*) لأجل توضيح الهدف السياسي للاستثمارات الأجنبية المباشرة نعرض بعض الأفكار المعلنة من قبل القادة السياسيين للدول الكبرى مثل أمريكا .

بعث الرئيس الأمريكي روزفلت لجنة رئاسية إلى الشرق الأوسط زارت كل من السعودية والعراق وإيران والكويت والبحرين وقطر وعند عودتها قدمت تقريرها إلى الرئيس روزفلت والذي قال : (إن بترول الشرق الأوسط هو أعظم كنز تركته الطبيعة للتاريخ، وإن التأثير الاقتصادي، والسياسي لهذا الكنز سيكون فادحاً) وعندما سأل وزير الخارجية جيمس بيرنز الرئيس روزفلت، ما هي الحصة يا سيادة الرئيس التي ينبغي السيطرة عليها من بترول الشرق الأوسط ؟ سكت الرئيس برهة ثم أجاب قائلا:(لا اقل من١٠٠%) . كذلك عندما سئل الرئيس بوش الأب في حرب الخليج الثانية (كيف ترسل أمريكا أبنائها من اجل شيوخ النفط المستبدين ؟ فأجاب نحن ذهبنا من اجل شيوخ أمريكا ومصالحها وليس من اجل شيوخ النفط) .

المصدر تقرير /الأمين العام لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول "اوابك" /٢٠١٠ / ص١٠

٢) الاستثمارات الأجنبية في القطاع النفطي وعلى ضوء المعطيات والمؤشرات الاقتصادية التي بيناها فمن الصعوبة التكهن بأهميتها أو بعدمها لعدم تحقق أي نتيجة ملموسة من هذه الاستثمارات، ولعدم توفر المعطيات الاقتصادية التي تدلل على الأهمية المستقبلية للاستثمارات الأجنبية المباشرة (دراسة الجدوى الاقتصادية) على مستوى الاقتصاد الكلي. بينما اكتشفنا وحسب الفروض الأولية التي فرضناها كان للاستثمارات الأجنبية المباشرة مؤشرات سلبية على الاقتصاد الوطني لعدم إمكانيتها من تحقيق الطموحات الاقتصادية الوطنية المتمثلة بزيادة النتاج المحلي الإجمالي والدخل القومي وكذلك كان لها اثر سلبي اجتماعياً تمثل بالقضاء على مهارة العاملين الفعليين وعدم توفر فرص العمل الجديدة وبالتالي ارتفاع حجم البطالة وانخفاض الدخل الفردي وهذه الحقيقة تؤكد لنا عدم توافق إستراتيجية الشركات الاستثمارية مع إستراتيجية الطموحات الاقتصادية الوطنية.

٣) سيلعب الاستثمار الأجنبي دور مميز في رسم السياسة الوطنية طبقاً للمبدأ القائل "من يملك المال يملك السلطة " فالمال هو القوة التي تحرك كل شئ فيمكن لأصحاب الشركات الكبرى أن توجه السياسة الاقتصادية الوطنية حسب أهوائها خاصة لتركز كل الثروة الوطنية التي يجنيها القطاع النفطي (يحتل أكثر من ٩٠% من الإنتاج الإجمالي المحلي وأكثر من ٨٨% من الدخل القومي) بيد تلك الشركات .

٤) بلغت احتياطيات العراق من النفط تقريبا (١١٢) مليار برميل، وبعد احتساب الإنتاج النفطي المتوقع بعد ستة أعوام من تاريخ أول ترخيص للاستثمارات الأجنبية للنفط في ١/ ٩/ ٢٠٠٩ الذي قدر ب(١٢) مليون برميل يومياً وجدنا كمية الإنتاج :

(١٢ * ٣٦٠ ٠٠٠٠٠٠) = ٤٣٢٠٠٠٠٠٠٠ أربعة مليارات وثلاثمائة وعشرون ألف برميل في السنة الواحدة، بمعنى إن العراق سيخسر سنويا (١١،٢٣٢) مليار دولار عن أجور الأتعاب فقط وإذا ما أضيفت التكاليف الأخرى ستتضاعف الخسارة عدة مرات (حسب عقود الخدمة) .

أي بعد ٢٥ عام حسب عقود التراخيص سيتجاوز الإنتاج الذي قدر ب(١٠٨) مليار برميل الاحتياطي المقدر للثروة النفطية في العراق .

التوصيات :

١) يجب أن يتخذ المشرع الاقتصادي التدابير اللازمة لانتقاء المعايير الفنية والاقتصادية لتحديد أولوية الاستثمارات الأجنبية في العراق حسب طبيعة النشاط الاقتصادي وتأثيره على مجمل الاقتصاد الوطني لتفادي الاختناقات القطاعية ومن اجل بناء وتيرة تنمية اقتصادية هامة وفي جميع المجالات الاقتصادية، كما على المشرع كذلك أن يوازن بين الطموحات الوطنية للاستثمارات وما يقابلها من طموحات للدول أو الشركات المصدرة للاستثمارات .

يمكننا أن نحدد أهم الطموحات العامة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في العراق :

أ) نطمح أن تكون الاستثمارات الأجنبية ذات محتوى تنموي بحيث تؤثر بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر على التكامل بين القطاعات الاقتصادية المختلفة .

ب) نطمح أن تكون الاستثمارات الأجنبية تساعد على تقليل أو تعويض الاستيرادات من خلال إنشاء مرافق اقتصادية إنتاجية .

ج) نطمح أن تكون الاستثمارات الأجنبية تساعد على تقليل حجم البطالة وبنفس الوقت تساعد على تطوير الإمكانيات المهنية والفنية لدى العاملين .

د) نطمح أن تكون الاستثمارات الأجنبية سبب لزيادة الصادرات الوطنية

ه) نطمح أن تكون الاستثمارات الأجنبية سببا لتلبية الطلبات الاستهلاكية الضرورية للمجتمع.

و) نطمح أن تكون الاستثمارات الأجنبية عاملاً فاعلاً لرفع المنافسة لدى الوحدات الإنتاجية الوطنية .

٢) نجد من الضروري ربط الاستثمارات الوطنية والأجنبية بالطموحات التي تؤدي إلى بناء وتطوير الهيكل الإنتاجي للاقتصاد الوطني وضرورة المحافظة قدر الإمكان على الثروة النفطية التي هي من هبة الخالق وتوجيهه إيراداتها لخدمة الوطن والمواطن .

٣) ولدرء خطورة نضوب الثروة النفطية من جهة ولتقليل حجم الخسائر الاقتصادية، نجد ضرورة توجيه الاستثمارات الأجنبية المباشرة لعدد محدود من الحقول النفطية ونركز هنا على تطوير الحقول الجديدة فقط ، ولكن وفق صيغ مقبولة ومحددة وضامنة للاستغلال الأمثل للثروة النفطية خالية من التعويم ومتعارف عليها وتتفق وخصائص حقول النفط العراقية، بينما يتم تطوير الحقول المنتجة من خلال ميزانية الدولة، مع الاستعانة بالقروض الميسرة أو استخدام الشركات العالمية في إبرام عقود الخدمة الواردة أعلاه ولكن لأجال قصيرة مابين (٤ – ٦) سنوات، على أن تتم هذه العقود وفق أسس تنافسية معروفه تضمن للعراق أفضل الشروط الاستثمارية .

٤) يجب أن يراعي العراق عند رفع كمية الإنتاج للنفط ، أو لا الاعتبارات الدولية، خاصة مع منظمة الأوبك من اجل ضمان تنسيق للإنتاج كلاً حسب حصته مع تعاون حقيقي بين الأعضاء المؤسسين للمنظمة، وثانياً المبررات الاقتصادية، خاصة المحافظة على الاستقرار النسبي للأسعار لان أي زيادة في الإنتاج غير مبرمجة مع دول الأعضاء سيؤثر على انخفاض للأسعار في السوق النفطية العالمية .

٥) الشروع في تطوير المصافي الحالية التي تبلغ إنتاجيتها من المشتقات النفطية (بنزين سيارات وطائرات ، زيت الغاز للسيارات الحمل، النفط الأبيض للاستهلاك المنزلي وبعض المعامل، النفط الأسود للباخرات والقطارات وبعض المعامل ودهن المحركات بكافة أنواعها) قرابة (١٦٢) مليون برميل في السنة باستثناء مصفى الدهون فتبلغ إنتاجيته (٩٠) مليون برميل ، ويعتبر إنتاج العراق من المنتجات النفطية يكفي لسد الطلب المحلي ويفيض، فمن باب أولى أن نطور إنتاجية المصافي الحالية لضمان أسواق تصديرية مستقبلية لها .

المصادر

١) احمد جويد، الاستثمارات الأجنبية ودورها في رسم مستقبل السياسة العراقية http:www.iraqcenter.net ٢٠١١ .

٢) د. طلال كداوي / تقييم القرارات الاستثمارية / دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع / سنة ٢٠١١ / عمان الأردن / ص١٣.

٣) الاستثمار الأجنبي المباشر ،/ إعداد الأستاذ حسان خضر /تعاريف وقضايا / سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد ٢٠٠٤ السنة الثالثة، ص٥.

٤) شبكة النبأ المعلوماتية / علي الاسدي / مناقشة محايدة لعقود النفط العراقية الأخيرة الأربعاء ١٤/تموز/٢٠١٠ .

٥) تقرير /الأمين العام لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول "اوابك" /٢٠١٠ / ص٣

٦) جريدة الأخبار / الاثنين / تشرين ثاني / ٢٠١٠ / النفط العراقي : مستقبليه اثر التراخيص الأولى (١/ ٢) .

٧) الأستاذ هلال الطعان / خبير ومحلل اقتصادي / تقييم الموازنة العامة في العراق للفترة ١٩٢١-٢٠١٠ لسنة ٢٠١٠.

٨) د. احمد ابريهي العلي / اقتصاد النفط / عقود تراخيص الاستثمار / الجزء (٥) / الثلاثاء ١/٦/٢٠١٠ ص٢ .

٩) مؤسسة النباء للثقافة والإعلام / ٢٧/٥/٢٠١٠

١٠) شبكة النباء المعلوماتية / مصدر سابق ص٤.

١١) الثروة النفطية العراقية / د. عبد الوهاب حميد رشيد / موقع علوم إنسانية العدد الرابع كانون الأول / ٢٠٠٣ .

١٢) الجزيرة نت / المعرفة / ملفات خاصة / في ٢٤/١٠ /٢٠٠٧

١٣) عبد المهدي حميد ألعميدي / عقود الخدمة / دائرة العقود والتراخيص البترولية /وزارة النفط ص ٢-٨ .

١٤) الشرق الأوسط العدد ١١٣٣٤ في ٢٠٠٩/٩/٩

١٥) شبكة النباء المعلوماتية / مصدر سابق ص٦.

١٦) شبكة النباء المعلوماتية / مصدر سابق ص٧.

١٧) عبد المهدي حميد ألعميدي / مصدر سابق ص١٠.